مستقبل الصناعة السورية
في ظل المتغيرات الاقتصادية والتحولات الإقليمية والدولية*

منير الحمش**

ABSTRACT

The Future of the Syrian Industry in the Light of Recent Regional and International Economic Changes

This paper considers the implications and challengers posed by recent regional and international developments, the most significant being the establishment of the World Trade Organization (WTO) and the proposed Mediterranean European Partnerships.

Special attention is given to studying the status of Syrian economy, its economic and financial polices, the manufacturing industry and the role of both the private and public sectors.

The paper concludes that facing the challenges efficiently entails the adoption of a series of essential measures internally and externally.

Internally a number of conditions need to be realised: developing manufacturing industry and restructuring exports in general. The strategy for development must involve the satisfaction of the basic needs of the population as well as attaining social development.

On the regional level, it is necessary to establish the great Arab Trade Zone as a natural response to regional and international economic blocs. This experience should then be developed into the Arab Economic Bloc in the future.

* بالأصل ورقة العمل المقدمة إلى ورشة العمل التي عقدت بدمشق بالتعاون بين مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية بجامعة دمشق، والجمعية العربية للبحوث الاقتصادية في ١٩٩٩/١١/٢٨.

** عضو مجلس إدارة مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية، ورئيس الدائرة الاقتصادية فيه.
عضو مجلس إدارة الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية- المنسق العلمي لورش العمل السورية.

المقدمة :

كثيراً ما تشدنا، بعض القضايا الراهنة، فتدفعنا إلى الدخول فـــى تفاصيلـــها، مما يوقعنا بنوع من "الراهنية"، ويجعلنا نركز على مشكلات الأجل القصير، الأمـــر الذى يحجب عن تفكيرنا، القضايا الإستراتيجية الهامة، والحلول المستقبلية. فتـــأتى المعالجات قاصرة عن مخاطبة الواقع الراهن من خلال رؤية مســـتقبلية صافيـــة، وأفق إستراتيجى واضح، وواقعية واعية تـــأخذ باعتبارهـــا مجموعـــة التغـــيرات والتحولات الإقليمية والدولية، فى عصر الثورة العلمية والتكنولوجية والمعلوماتية.

وفى حين أن الوقوع بشراك "الواقعية المفرطة" يؤدى إلى التهميش والتبعيـــة وزوال الهوية والخصوصية، فإن غياب الأفق الإستراتيجى ســـيوقعنا فـــى مـــآزق مستقبلية بالإمكان تجنبها إذا ما تمكنا من الإعداد السليم للمستقبل ومواجهة تحدياته، بحيث لا يكون "المستقبل" مجرد "قدر محتوم" يفرض علينا، ونســـاق إليـــه ونحـــن لا حول لنا ولا قوة.

ومن خلال الصخب الإعلامى (العولمى)، تبدو الحاجة إلى وقفة موضوعيـــة متوازنة، تأخذ بالاعتبار واقع الاقتصاد السورى، وشبكة علاقاته الإقليمية والدوليـــة، والطموحات الرامية إلى بناء اقتصاد قوى يســـتطيع أن يصمـــد تجـــاه المؤثـــرات والضغوط الخارجية، وأن يواجه التحديات التى يمكن أن يتعرض لها مستقبلاً بقـــوة تفاوضية تسمح باستخدام عناصر قوته، ليكون أهلاً للتخاطب مـــن موقـــع التكـــافؤ والندية، لا من موقع التبعية والاستسلام.

فى هذه الورقة، سنسلط الضوء على دور وأهمية الصناعة فـــى الاقتصـــاد السورى، كأحد عناصر قوة الاقتصاد واستقلاليته. وعلى مستقبل هذه الصناعة فـــى ظل مجموعة من المتغيرات الإقليمية والدولية. وتوصـــلاً إلـــى تصـــور مســـتقبل الصناعة السورية من خلال مجموعة التغيرات والتحولات الراهنة، ســـنتناول فـــى هذه الورقة الموضوعات التالية:

١- التغيرات والتحولات الإقليمية والدولية.
٢- نظرة سريعة لتطور الاقتصاد السورى ودور الصناعة فيه.

٣- الواقع الراهن للصناعة السورية.

٤- مستقبل الصناعة التحويلية السورية.

(١) التغيرات والتحولات الإقليمية والدولية:

كثيراً ما يجرى الحديث عن هذه التغيرات والتحولات، وكأنها معزولة تماماً عن مسارها التاريخى، أو كأمر واقع لا يمكن التعامل معه، إلا بالخضوع له.

وفى الحقيقة إن الأحداث العالمية التى وقعت مع بداية التسعينات، وما نجم عنها من تغيرات وتحولات إقليمية ودولية، ما هى إلا امتداد لأوضاع وظروف سابقة، كما أنها تشكل امتداداً للتطورات الحاصلة فى النظام العالمى، جعل بالإمكان الحديث عن إقامة نظام عالمي جديد.

(١-١) بعض الأحداث العالمية المهمة وانعكاساتها:

لقد شهد العالم، مع بداية التسعينات، مجموعة من الأحداث التى كان لها أثر عميق على المسيرة التاريخية لعل أهمها: توحيد ألمانيا وحرب الخليج الثانية، وحصار العراق الجائر الذى أدى إلى جانب أضراره البالغة على شعب العراق، إلى إخراج العراق من معادلة الصراع العربى ــ الصهيونى. (وكان نموذجاً فريداً لعقاب من يخرج عن طاعة الولايات المتحدة والصهيونية). وانهيار الاتحاد السوفيتى وتفككه وفشل التجربة الاشتراكية السوفياتية. وأحداث يوغسلافيا وتداعياتها. ومؤتمر مدريد، وما تلاه من أحداث تتعلق بمسيرة التسوية السلمية بين العرب وإسرائيل. والمؤتمرات الاقتصادية السنوية التى عقدت فى المنطقة العربية ما بين عامى ١٩٩٤ ، ١٩٩٧. برعاية أمريكية لتأكيد الهيمنة الإسرائيلية على المنطقة.

ونجم عن هذه الأحداث أوضاعاً عالمية وإقليمية هامة، يمكن إيراد أهمها فيما يتصل بموضوعنا على النحو التالى:

أ - مع تفكك الاتحاد السوفيتى، انتهت الحرب الباردة، وزال نظام القطبية الثنائية، وبرزت هيمنة القطب الواحد على الساحة الدولية، والمتمثل فى الولايات المتحدة.

ب- مع فشل التجربة السوفياتية الاشتراكية، ومع تراجع دور الدولة بإضعاف (دولة الرفاه) التى قامت فى أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية. تم تصوير الأمر وكأنه انتصار كاسح للرأسمالية. وبرز اتجاه واضح نحو (لبرلة) العلاقات الاقتصادية المحلية والإقليمية والعالمية. كما بدأت حملة واسعة للترويج لعولمة الاقتصاد، خاصة ما يتعلق بحرية الأسواق والانفتاح والتبادل التجارى الحر.

ج – مع هذين الحدثين، إلى جانب عوامل أخرى، أصبحت الأوضاع أكثر ملاءمة للأهداف الأمريكية خلال مفاوضات ما يدعى بجولة الأورغواى (التى بدأت عام ١٩٨٦، وانتهت فى مراكش عام ١٩٩٤) حيث أمكنها تعزيز مكانتها الاقتصادية والتجارية بمجموعة من الاتفاقات التى أكدت هيمنة الفكر الليبرالى الجديد على النظام الاقتصادى العالمى إلى جانب قيام منظمة التجارة العالمية.

د – إلى جانب ذلك، فقد تعززت سيطرة الولايات المتحدة على قرار وسياسات كل من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى واستغلت مسألة الديون الخارجية فى البلدان النامية لفرض برامج الإصلاح والتثبيت الهيكلى انطلاقاً من معطيات الفكر الليبرالى الجديد وذلك بربط جدولة الديون وتقديم القروض والمساعدات بتنفيذ البرنامج الإصلاحى دون النظر إلى الاحتياجات التنموية للبلدان النامية. كما أصبح بإمكان الولايات المتحدة، مع قيام منظمة التجارة العالمية، أن تتحكم بالمفاصل الأساسية للنظام الاقتصادى العالمى عن طريق المؤسسات الدولية الثلاث (الصندوق والبنك الدوليين ومنظمة التجارة العالمية).

هـ- ظهرت الإقليمية الجديدة الهادفة إلى ربط الدول النامية بعجلة القوى الرأسمالية الكبرى، كبديل للإقليمية التقليدية القائمة على مفاهيم التكامل الإقليمى. وتبلور هذا الاتجاه فى المنطقة العربية بمشروعين أساسيين هما:

- الشرق الأوسط الجديد الذى دعت إليه الولايات المتحدة وإسرائيل.
- الشراكة الأوروبية ــ المتوسطية، الذى دعت إليه أوروبا.

وقد عملت الولايات المتحدة من جانبها على تطبيق الإقليمية الجديدة، سواء بإقامة شراكات ثنائية مع بعض الدول العربية (مصر ــ المغرب ..) أو تأكيد دور إسرائيل (بوصفها وكيلة عنها) وبدء احتواء دول الجوار (الإسرائيلى) بإقامة منطقة حرة تضمها مع إسرائيل (كما حصل فى الأردن). ومن جهة ثانية، بدأت مفاوضات الشراكة بين الاتحاد الأوروبى والدول العربية المتوسطية (منفردة) بعد إعلان برشلونة (١٩٩٥) فوقعت اتفاقيات مع بعضها، ولا تزال المفاوضات جارية مع بعضها الآخر كسورية.

رافق هذه التطورات تداعيات أهمها:

أولاً: الثورة التكنولوجية والعلمية (أو ما يسمى الموجة الثالثة) ومن أهم منجزات التكنولوجيا فى ظل التطور الرأسمالى الحديث وتعظيم القدرة على الإنتاج الوفير والسريع الذى أدى إلى ظهور تناقض رئيسى، ما بين القدرة الهائلة على الإنتاج وتنوع المعروض من السلع والخدمات من جهة، وقصور الطلب الكلى على المنتجات من جهة ثانية. ويبدو أن ذلك سوف يحكم مسار التطور الاقتصادى فى القرن القادم.

وكان من نتائج هذا التناقض ارتفاع معدلات البطالة، وسوء توزيع الدخل بين فئات المجتمع، وبين الدول (شمال ــ جنوب) وتراجع دور الدولة على الصعيدين الاقتصادى والاجتماعى، دون أن تضعف قدراتها الأخرى وإضعاف الميل نحو الاستثمار فى القطاعات المنتجة، وتوجه رأس المال إلى المضاربة وأعمال البورصة، واستفحال التناقضات وظهور الطاقات المعطلة، وأزمات "فيض الإنتاج" واحتدام المنافسة على الأسواق.

ومن هنا أصبحت الحاجة ملحة لانفتاح الأسواق، وإزالة الحدود والقيود أمام انتقال السلع والبضائع والأموال. مما دعا المراكز الرأسمالية العالمية بما لديها من إمكانات هائلة ووسائل اتصال إلى الترويج لـ "العولمة" وإلى نشر ثقافة السوق والانفتاح والدعوة إلى إحداث (إصلاحات) اقتصادية من خلال منهجية الليبرالية الجديدة، يساعد فى ذلك الشركات متعددة الجنسية التى كان لها دور كبير فى إنجاز

اتفاقيات التجارة العالمية. (تسيطر الدول الصناعية السبع على ٤٢٦ شركة متعددة الجنسية من أصل أكبر ٥٠٠ شركة).

ثانياً: أصبح القطاع المالى يمثل جانباً أساسياً في العلاقات الدولية، وقد تضاعف حجم النقد الأجنبي المتداول في الأسواق ثلاث مرات خلال الفترة ما بين ١٩٨٦ و١٩٩٣، ليصل إلى نحو ٩٠٠ مليار دولار في اليوم الواحد. وبلغ حجم الصفقات المالية العابرة للحدود نحو ٧% من حجم الناتج الإجمالي خلال نفس الفترة. وقد أدت(أسعار الصرف العائمة) للعملات الأجنبية إلى خلق كتلة نقدية هائلة أصبحت تجوب الأسواق الدولية فى استقلالية تامة عن عمليات تمويل المبادلات التجارية والاستثمارات الحقيقية. وأسهمت نظم الاتصالات الإلكترونية فى تطوير ذلك وساعدت على انتقال "النقود الدولية" من عملة إلى أخرى ومن مكان إلى آخر على مدار الساعة وفى لمح البصر.

ومع تراجع الاستثمارات المباشرة، وانخفاض العائد الاستثمارى الإنتاجى العينى، تزايدت أعمال البورصة والمضاربة، وارتفعت معدلات الإقراض قصير الأجل بحثاً عن العائد الأعلى.

هكذا أصبح الريع المالى الناتج عن المضاربات، يفوق العائد الحقيقى الناتج عن الاستثمار الإنتاجى، وأصبح تكوين الأموال و الثروات يخضع(للعبة الحظ و والمصادفة و الفهلوة) أكثر من أن تحكمه اعتبارات نمو الإنتاجية الحقيقية لكن هذا النظام المالى الدولى، أصبح يعانى من الهشاشة وعدم الاستقرار خاصة عندما بدأت أزمة ما كان يدعى النمور الآسيوية.

هكذا تواجه البلدان النامية عموماً، مسألة إدخال إصلاحات اقتصادية وتنظيمية شاملة لمواجهة أمرين رئيسيين:

الأول : معالجة الأوضاع الاقتصادية الناجمة عن إخفاقات التنمية، وخلق الظروف الملائمة لمعاودة مسار التنمية.

والثاني: مواجهة تحديات العلاقات الاقتصادية والتجارية والمالية مع العالم الخارجى فى إطار نظام التجارة العالمية والاتفاقات الأخرى المتعلقة بالجات ١٩٩٤. وما تفرضه الاتفاقات الإقليمية الأخرى.

ويطرح الأمر الأول مسألة السياسات الاقتصادية والتجارية والمالية والاجتماعية والثقافية الواجب اتباعها حيال مسار التنمية. أما الأمر الثانى فيطرح التحديات الاقتصادية والتجارية والثقافية والمالية فى مواجهة اتفاقية (الجات ١٩٩٤) وما تولد عنها من اتفاقيات أخرى، على الصعيد العالمى والشراكة الأوروبية ــ المتوسطية. على الصعيد الإقليمى.

(١ــ٢) اتفاقيات التجارة العالمية:

وتتمثل هذه الاتفاقيات فى (الجات١٩٩٤)، وما نجم عنها من اتفاقيات أخرى إلى جانب إقامة منظمة التجارة العالمية وتعكس هذه الاتفاقيات المصالح للدول الصناعية الكبرى، وهى محصلة لعلاقات القوى الدولية التى لم تأخذ بالاعتبار مطالب الدول النامية، وهى تستهدف تحرير التجارة بالسلع والخدمات. وقد أضيفت إلى (الجات١٩٤٧) الزراعة والمنسوجات والألبسة الجاهزة. كما أصبحت تشمل تجارة الخدمات وحقوق الملكية الفكرية.

إن تطبيق الحرية الاقتصادية والانفتاح على الأسواق، وإزالة الحدود، سيكون فى النهاية تحقيقاً لمصالح الدول الصناعية الكبرى، وسوف ينجم عنه المزيد من الاستقطاب والتهميش على المستوى العالمى.

ويمكن القول باختصار، إن مقولة "النفاذ إلى الأسواق" ولبرلة العلاقات الاقتصادية على المستوى الدولى، إنما تعنى إعادة تقسيم العمل الدولى مرة أخرى لصالح اقتصادات الدول الصناعية المتقدمة، خاصة وأنها تتحكم فى تكنولوجيا الإنتاج،ومؤسسات التمويل الدولية، ووسائل الاتصالات الفضائية، وأنظمة المعلوماتية، وتعتمد أساساً على المنظمات الدولية الثلاث (الصندوق والبنك الدوليين ومنظمة التجارة العالمية) وهى تعمل على فرض نمط استهلاكى معين وثقافة

ليبرالية سطحية، ومن شأن ذلك كله بقاء الدول النامية سوقاً واسعاً لمنتجاتها ومصدراً رخيصاً للمواد الأولية.

إن الوعود بالاستثمارات والتكنولوجيا التى سوف تنهال على هذه البلاد، تظل غير مؤكدة التحقيق، ما دامت المصالح وحدها هى التى تقرر حركتها، كما أنها إن حدثت فستكون فى الأجل الطويل، أما السلبيات المذكورة، وخاصة ما يتعلق بانعكاس انفتاح الأسواق غير المنضبط، وأهمها البطالة وإغلاق المعامل وعدم قيام صناعات حديثة، فسوف تتحقق فوراً.

(١ــ٣) الشراكة الأوربية ــ المتوسطية:

يتضمن مشروع الشراكة الأوربية ــ المتوسطية، حسب إعلان برشلونة (١٩٩٥) جوانب اقتصادية وسياسية وثقافية. ويشمل الجانب الاقتصادى:

- تحرير التجارة فيما يخص السلع الصناعية، وإقامة منطقة تجارة للتبادل الحر.
- زيادة انفتاح أسواق جنوب المتوسط، أمام البضائع الأوربية و (تحسين) إمداد الأسواق الأوربية بمنتجات جنوبية (معينة).
- الحد من الهجرة من جنوب المتوسط باتجاه الشمال، وتسهيل إقامة المشاريع الخدمية ومشروعات التنمية.
- تسهيل انتقال رؤوس الأموال. – تعزيز القطاع الخاص وتطويره.
- دعم الاقتصاد الحر وتطويره، ووضع الإطار القانونى والتنظيمى الملائم لاقتصاد السوق وتشجيع دول المتوسط على خصخصة قطاعاتها العامة. وإلغاء التوجيه الاقتصادى بشكل عام.
- تعزيز الأولويات الهادفة إلى تنمية عمليات نقل التكنولوجيا.

والملاحظ أن المشروع الأوربى يركز على الأمور التالية:

- تبادل السلع الصناعية. – استبعاد المنتجات الزراعية
- إدخال إصلاحات اقتصادية باتجاه اقتصاد حرية الأسواق وانفتاحها، والاعتماد على القطاع الخاص.

وفى المقابل فإنه يقدم مساعدات "هزيلة" لا تغطى الآثار السلبية العديدة التى ستنجم عن اتباع البرنامج، والتى تتفق مع السلبيات التى ستنجم عن اتفاقية الجات. إضافة إلى ذلك، فإن استبعاد المنتجات الزراعية، يعنى أن الدول الأوربية تنظر إلى مصلحتها فقط، إن دول جنوب المتوسط العربية بمجملها تعتبر من الدول الزراعية وليس من المنطقى استبعاد تلك المنتجات عن اتفاقية الشراكة.

والأمر الجوهرى فى مشروع الشراكة الأوربية، أنه يعتمد أساساً على قاعدة غير عادلة، من حيث العلاقة غير المتكافئة بين جانب قوى ومتقدم وموحد، (الاتحاد الأوربى) وجانب ضعيف ومتخلف ومجزأ (الجانب العربى) وفى مواجهة هذين التحديين، عمدت القمة العربية (١٩٩٦) إلى إقرار إقامة منطقة تجارة حرة عربية. ولكن تظل المنطقة العربية معرضة أيضاً لمخاطر المشروع الشرق أوسطي الجديد، الذى تدعو إليه الولايات المتحدة وإسرائيل. والذى يهدف إلى هيمنة إسرائيل على المنطقة اقتصادياً برعاية أمريكية، وإلى ترسيخ تجزئة البلاد العربية والقضاء على هويتها. ورغم أن مؤتمرات القمة الاقتصادية قد توقفت، إلا أن الدعوة إليها وإلى الشرق أوسطية، والمفاوضات متعددة الأطراف، تعاود ظهورها على المسرح مع ما يدعى التقدم فى عملية السلام تحت الضغط الأمريكى.

(١-٤) منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

وهى تشكل رداً طبيعياً لتحدى التطورات والتغيرات والتحولات على الساحة الاقتصادية الإقليمية والدولية. وهى بذات الوقت تعتبر تحدياً لكل دولة على حدة. فمن الواضح أن نمط العلاقات الاقتصادية القائم بين الدول العربية، لم يعد يستجيب لهذه التطورات والتحولات والتغيرات العالمية، كما أنه لا يستطيع أن يواجه استحقاقاتها الآنية والمستقبلية وفى ضوء إخفاقات الاقتصاد العربى المشترك، كان لابد من اتخاذ خطوة جدية فى اتجاه إقامة تكتل اقتصادى عربى قوى يستطيع (إقليمياً) مواجهة التحديات الجديدة.

وتعتبر الظروف التى نشأت بموجبها منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، هى أول مرحلة من مراحل التكامل الاقتصادى، وهى تعنى أن تخفض الرسوم والضرائب الجمركية أو ما يقابلها بنسب يتفق عليها بين الدول الأعضاء مع إزالة القيود الإدارية والكمية على تداول السلع والبضائع.

وتعود أهمية منطقة التجارة الحرة، إلى أنها تفرز بعد التطبيق، عناصر جديدة تجعل من الضرورى الارتقاء إلى مراحل التكامل الاقتصادى، ألا وهى إقامة جدار جمركى واحد للدول الأعضاء فى علاقاتها مع العالم الخارجى، الذى سيفرز بدوره الحاجة إلى تنسيق السياسات وحرية تداول رؤوس الأموال، وانتقال الأشخاص. مما يتوفر فى إطار سوق مشتركة.

ومن إيجابيات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، التى بدأت فعلاً اعتباراً من ١٩٩٨، أنها اعتمدت كإطار قانونى اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية (١٩٨١). كما تضمنت برنامجاً زمنياً تنفيذياً. يعالج بذات الوقت الرزنامة الزراعية، ويتضمن آليات عمل وأجهزة متابعة التنفيذ. ويعتبر المجلس الاقتصادى والاجتماعى العربى بمثابة جهاز الإشراف الرئيسى لتطبيق الاتفاقية.

(١-٥) إطلاق حرية تبادل المنتجات الصناعية بين سورية ولبنان:

فى إطار العلاقات المميزة بين سورية ولبنان، ومن خلال معاهدة الأخوة والصداقة والتنسيق (١٩٩١) تم توقيع اتفاق التعاون والتنسيق الاقتصادى والاجتماعى (١٩٩٣) الذى اعتبر جزءاً مكملاً للمعاهدة. وفى عام ١٩٩٧، تم الاتفاق فى إطار هيئة المتابعة والتنسيق بين البلدين على إنشاء "منطقة تبادل حر للسلع الصناعية" وقد أقر القانون رقم ٤ بتاريخ ١٩٩٨/٨/٣ الصادر عن رئيس الجمهورية العربية السورية، والمرسوم رقم ١٢٩٤ بتاريخ ١٩٩٨/٨/٣١ الصادر عن رئيس الجمهورية اللبنانية، هذا الاتفاق الذى ينص على تخفيض الرسوم الجمركية على السلع الصناعية المتبادلة بنسبة ٢٥% سنوياً ولمدة أربع سنوات، بدأت بالفعل تنفيذ ذلك اعتباراً من مطلع هذا العام. وتعمل اللجان المشتركة على

معالجة بعض الأمور الفنية لتذليل العقبات، وخاصة بوجود بعض الاختلافات فى أنظمة الاستيراد والتصدير بين البلدين، كما تعمل الجهات المختصة على وضع الدراسات الخاصة بالمنتجات الزراعية والقضايا الاقتصادية الأخرى.

(٢) نظرة سريعة لتطور الاقتصاد السورى وواقعه وسياساته:

يتمتع الاقتصاد السورى بقاعدة اقتصادية متنوعة نسبياً، تقوم فيها الزراعة والنفط والصناعات التحويلية والسياحية، بدور هام فى النشاط الاقتصادى وفى تكوين الناتج الإجمالى وتأمين مصادر العملات الأجنبية وخلق فرص العمل. ومنذ الستينات اتبعت السياسات الاقتصادية أسلوب التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وشهدت الستينات تأميم أهم فروع الاقتصاد فى الصناعة والتجارة الخارجية والمصارف والتأمين، بما فى ذلك إقامة تجارة الجملة الحكومية. واتسمت تلك الفترة بالتشدد والمركزية فى قيادة الاقتصاد، وتدعيم القطاع العام. وبقى القطاع الخاص ناشطاً فى مجال الصناعات الصغيرة والحرفية، مسيطراً على تجارة التجزئة والزراعة رغم وجود بعض التعاونيات الاستهلاكية والزراعية. وتم فى تلك الفترة تنظيم السوق وضبط الأسعار ورسم سياسات التجارة الخارجية بما فى ذلك تحديد حصص الاستيراد، إلى جانب سيطرة الدولة على القطع الأجنبى ورسم سياسات التسليف والائتمان والفوائد. وتم ذلك كله تحت شعار التحويل الاشتراكى، ولكن الصفة الموضوعية لهذا الاقتصاد هى الاقتصاد المختلط مع إحكام سيطرة الدولة على السياسات الاقتصادية والمالية والتجارية والنقدية.

لقد أدت هذه السياسة إلى جمود الحياة الاقتصادية خاصة بعد عدوان ١٩٦٧ مما أدى إلى نزوح رأس المال الوطنى، والإحجام عن الاستثمار من قبل الأفراد ورأس المال العربى والأجنبى، فى الوقت الذى لم تكن موارد الدولة كافية لتحقيق التنمية الموعودة. ولعبت السياسة الداخلية والخارجية دوراً فيما وصل إليه حال الاقتصاد فى تلك الفترة.

ومع قيام الحركة التصحيحية، التى لم تتخل عن شعار التحويل الاشتراكى، طرحت سياسة اقتصادية جديدة عنوانها التعددية الاقتصادية، وإعطاء مرونة أكبر

للقطاع الخاص للإسهام فى النشاط الاقتصادى التنموى، ومع تدفق المعونات والدعم العربى بعد حرب التحرير عام ١٩٧٣، فى أثر ارتفاع النفط، أمكن طرح مشروعات تنموية طموحة، مع غض النظر عن دور بعض الأفراد من القطاع الخاص فى إقامة تلك المشروعات عن طريق توكيلات خاصة للشركات الأجنبية، أو الوساطة فى بعض الأعمال، كذلك أعطى القطاع الخاص تسهيلات أخرى فى مجال التجارة، خاصة الاستيراد والتصدير بما فى ذلك تسهيل إجراءات الترخيص الصناعى وإقامة المنشآت الصناعية.

ونالت مشروعات البنية التحتية والزراعة أهمية خاصة فى مشروعات التنمية، كما حظيت الصناعة بنصيب هام من مخصصات الخطتين الثالثة والرابعة.

وفى بداية الثمانينات، بدأت تظهر بعض النتائج السلبية للسياسية التنموية. وخاصة فى مجال اختيار المشروعات وأساليب التنفيذ وظهور بعض الأخطاء التصميمية والفنية فى المعامل الجديدة.

وكان يؤمل أن تعالج الخطة الخمسية هذه السلبيات، كما وضعت استراتيجية للاقتصاد الوطنى لعام ٢٠٠٠، اعتمدت على التخطيط الشامل، وعلى التأكيد على الاستخدام الأمثل للموارد، وتحقيق مستوى تشغيل أمثل للطاقات، القائمة والجديدة. والمزج فى إقامة المشروعات بين المشروعات آجلة وعاجلة المردود وإعادة بناء الإنتاج وتوزيع مكوناته بين التصدير والاستخدامات المحلية.

ونصت الاستراتيجية لعام ٢٠٠٠ على تعبئة الحدود المتاحة من الموارد لتمويل التنمية وتقريب الفجوة بين الإنفاق العام والموارد المحلية وتحسين المطرح الضريبى وترشيد الاستهلاك ورفع كفاءة الإدارة.

إن أغلب هذه الأهداف مكررة فى جميع الخطط الخمسية، كما أن الأهداف الاستراتيجية كانت تتسم بالمغالاة فى مقابل إمكانات التنفيذ، وأدواته ووسائله المحدودة. إضافة إلى ذلك فإن بعضها قد جمد أو تم تجاوزه فى ضوء التطورات

اللاحقة للفترة التى أعدت بها الاستراتيجية، كما هو الحال فى النظرة إلى التجارة الخارجية وتجارة الجملة والتجزئة.

وقد نظر إلى القطاع الخاص على أنه مرافق ومكمل للقطاع العام فى الصناعات التحويلية، فى حين استمرت سيطرة الحكومة على قطاع النفط والفوسفات والمصارف والتأمين.

وإذا كانت الخطة الخمسية السادسة، قد تأخر إعدادها، ولم تصدر، كما لم تصدر الخطط الخمسية التالية لها. فقد استمر بإعداد الخطط السنوية التى لازمت إعداد الموازنة العامة للدولة.

وفى منتصف الثمانينات، ومع ظهور الصعوبات والمعوقات وسلبيات السياسة التنموية فى السبعينات، ومع انحسار ثم توقف المساعدات العربية وانخفاض أسعار النفط، تفاقمت مشكلة القطع الأجنبى، وبدأت الحكومة فى اتخاذ عدد من الإجراءات التى يمكن وضعها تحت عنوان المزيد من الانفتاح والسماح للقطاع الخاص بأن يتولى استيراد بعض المواد المحصورة أو المقيدة، ثم صدرت مجموعة من القوانين والأنظمة لتسهيل إقامة المشروعات السياحية والزراعية المشتركة وتشجيع التصدير، حيث توجت هذه الإجراءات فى إصدار قانون الاستثمار رقم ١٠ لعام ١٩٩١.

وبدأت تتضح معالم السياسة الاقتصادية الجديدة، والتى تعتبر محصلة التوجهات الاقتصادية للحكومة والتى تقوم على[١]:

أ – تخفيف القيود على عمليات الاستيراد، وتبسيط إجراءاته وتوجيهه ليكون عاملاً فى خدمة العملية الإنتاجية.

ب– إطلاق قوى التصدير إلى أبعد الحدود.

ج – تطوير السياسات المالية والنقدية بما يتلاءم مع هذه الأهداف.

ورافق ذلك سياسة مالية انكماشية، أدت إلى تجميد الرواتب والأجور تقريباً، والتشدد فى فرض وتحصيل الضريبة (رغم صدور القانون ٢٠ لعام

١٩٩١، الذى خفضت بموجبه شرائح ضريبة الدخل)، كما استمرت سياسة الحماية للصناعات الوطنية، مع تسهيل حصولها على المواد الأولية والمستلزمات المستوردة. وسمح للقطاع الخاص بالاحتفاظ بقيمة صادراته من القطع الأجنبى، ووصلت نسبة الاحتفاظ فى بعض المواد إلى ١٠٠%. كما سمح أيضاً بتداول قطع التصدير.

وبرزت خلال الفترة أهمية ودور القطاع الخاص فى اتخاذ القرار الاقتصادى من خلال مساهمة بعض الأفراد المستقلين فى مجلس الشعب. وكذلك من خلال مساهمة ممثلى ــ غرف التجارة والصناعة فى اللجان الحكومية، وخاصة فى لجنة الترشيد برئاسة رئيس مجلس الوزراء حيث اتخذت فى هذه اللجان أهم القرارات الاقتصادية المعبرة عن السياسة الجديدة.

والسؤال الآن، إلى أين آلت السياسات الاقتصادية والتجارية والمالية التى انتهجت منذ منتصف الثمانينات وخاصة خلال التسعينات؟

يمكن باختصار شديد إبراز أهم النتائج التى أدت إليها هذه السياسات والحال التى آل إليها الوضع الاقتصادى الراهن وذلك فى النقاط التالية:

أولاً: معدل تباطؤ فى نمو الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى،[٢] فقد بلغ هذا الناتج بأسعار ١٩٩٢، فى أعوام: ١٩٩٥ ــ ١٩٩٦ ــ ١٩٩٧ ــ ١٩٩٨ - ١٩٩٩، على التوالى كما يلى: ١٥١٩٠-١٥٧٣٦,٨-١٦٠٣٥,٨-١٦٢٧٦,٤-١٦٧٣٢,١ مليون دولار. وأدى هذا إلى تراجع معدلات النمو خلال الفترة كما يلى: ٣,٦% - ١,٩% - ١,٥% - ٢,٨% - على التوالى.

وتشير بعض التقارير الاقتصادية إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادى فى السنتين الأخيرتين إلى أقل من ذلك.

ثانياً: توسع دور القطاع الخاص خلال هذه المرحلة، ولنتبين عمق هذا التوسع، يظهر الجدول رقم (١) التغير فى مساهمات كل من القطاع العام والقطاع الخاص باستخدام أهم المؤشرات الاقتصادية:

جدول رقم (١)

أهم المؤشرات الاقتصادية للقطاعين العام والخاص عامى ١٩٨٥، ١٩٩٨

المؤشر / السنوات	قطاع عام		قطاع خاص	
	١٩٨٥	١٩٩٨	١٩٨٥	١٩٩٨
مجمل تكوين رأس المال الثابت (بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٥)	%٦٦,٣٦	%٥٩,٠	%٣٣,٦٤	%٤١,٠
الاستيراد	%٦١,٩٠(١)	%٢٥,٣	%٣٨,١٠(١)	%٧٤,٧
الصادرات	%٧٥,٠٠(١)	%٧٢,٠	%٢٥,٠٠(١)	%٢٨,٠
الصادرات بدون النفط	%٤٦,٠٠(٢)	%٣١,٦	%٥٤,٠٠(٢)	%٦٨,٤
إنتاج الصناعات التحويلية	%٥١,٢٠(٣)	%٤٣,٤(٤)	%٤٨,٨٠(٣)	%٥٦,٤(٣)
القيمة المضافة الصافية فى الصناعات التحويلية	%٤٨,٢٠(٣)	%٢٧,٤(٤)	%٥١,٨٠(٣)	%٧٢,٦(٤)

المصدر: المجموعات الإحصائية لسنوات مختلفة وقد استخرجت النسب من قبل الكاتب.

(١) عام ١٩٩٣ — (٢) عام ١٩٨٨ — (٣) عام ١٩٩٤ ــ (٤) ١٩٩٧.

ومن هذا الجدول نتبين تزايد إسهامات القطاع الخاص فى البيانات المذكورة، مقابل تراجع دور القطاع العام.

ثالثاً: نتيجة السياسات المالية الانكماشية انخفضت نسبة العجز فى الموازنة العامة للدولة إلى الناتج الإجمالى خلال الأعوام ١٩٩٦ — ١٩٩٧ — ١٩٩٨ على التوالى كما يلى: ٤% - ٢,٦% - ٣,٦%. وبذات الوقت انخفض معدل التضخم خلال نفس الفترة كما يلى: ٨,٨% - ٨,٣% - ٤,٩%. ولكن مقابل ذلك تفاقمت مشكلة الركود فى الأسواق المحلية بسبب هذه السياسة ولأسباب أخرى. حيث تلاحظ ظاهرة الركود على المستوى الإقليمى والعالمى، فى العديد من الدول.

رابعاً: أمكن تحقيق إنجازات هامة فى السبعينات وحتى منتصف الثمانينات على مستوى البنى التحتية، وتحديث شبكة الطرق والاتصالات، وإقامة مشاريع الرى والسدود. وكذلك تحسين الخدمات التعليمية والصحية. ولكن يشار أيضاً إلى التأخر فى تنفيذ المشروعات، وإلى عدم استكمال شبكات الرى وإلى سوء التنفيذ فى بعض السدود، وإلى الأزمة فى الطاقة الكهربائية (وإن كان الوضع الآن أفضل)، كما يشار إلى ملاحظات هامة فى المجال التعليمى والخدمات الصحية.

خامساً: حصل توسع هام فى الأراضى المروية، وتم تحسين شروط الزراعة، خاصة من حيث تأمين مستلزمات الإنتاج والأسعار، مما أدى إلى زيادة الإنتاج الزراعى خاصة فى المحاصيل الزراعية والأشجار المثمرة. مما أدى إلى الاكتفاء الذاتى فى مواد أساسية أهمها (القمح)، وإلى زيادة الكميات المؤمل تصديرها خاصة من الفواكه. إلا أن أساليب التنفيذ أدت إلى التوسع العشوائى فى حفر الآبار الارتوازية مما أدى إلى استنزاف المخزون المائى، وإلى تفاقم مشكلة الجفاف التى ساعد على استفحالها انحباس الأمطار. كما لم تكن الآمال المعقودة على تصدير الفواكه والخضار فى مستوى الأداء. نتيجة لظروف ومعوقات عديدة أهمها عدم وجود شبكات تسويق متقدمة تعمل على تجميع المنتجات والثمار وتقوم بتصنيفها وتوضيبها وإعدادها على النحو المقبول فى الأسواق الخارجية.

سادساً: أدت سياسة التجارة الخارجية القائمة على فتح باب الاستيراد والتشجيع على التصدير، إلى زيادة الاستيراد بنسب تفوق الزيادة فى التصدير.

لقد وصلت الاستيرادات عام ١٩٩٦ إلى أكثر من ضعف مستواها عام ١٩٩٠[٣] (من حوالى ما قيمته ٢٧ مليار إلى أكثر من ٦٠ مليار ل.س) ثم عادت للانخفاض عام ١٩٩٨ إلى ٤٣,٧ مليار ل.س. ولكن الصادرات انخفضت أيضاً من ٤٧,٣ مليار ل.س عام ١٩٩٠ إلى ٣٢,٤ مليار ل.س. عام ١٩٩٨ علماً بأنها تتضمن قيمة صادرات النفط التى بلغت عام ١٩٩٨ (١٧,٩ مليار ل.س.) وهكذا فإن العجز التجارى بلغ عام ١٩٩٨ ما يقارب ١١,٣ مليار ل.س. ولكنه يرتفع إلى أكثر من ٢٩ مليار ل.س. إذا ما استبعدنا صادرات النفط، إضافة إلى أن بعض المصدرين يبالغون فى قيمة صادراتهم (وكتب كثيراً فى الجرائد المحلية عن الصادرات الوهمية) بهدف المتاجرة فى عائدات التصدير من القطع الأجنبى. الأمر الذى أثر سلباً على سعر صرف الليرة السورية فى الأسواق المجاورة. وأضعف من سيطرة الدولة على القطع الأجنبى الذى يكفله قانون النقد والتسليف.

سابعاً: لم تؤد سياسة الحماية للصناعات الوطنية إلى تطوير الصناعات القائمة أو إقامة صناعات أساسية، جديدة متطورة، لقد بقيت أغلبية الصناعات التحويلية،

حتى التى تتمتع بمزايا نسبية منخفضة الجودة، وعالية التكاليف والأسعار، مما أضعف من موقعها التنافسى فى الأسواق الخارجية. وسنتعرض لاحقاً لواقع الصناعة.

ثامناً: بعد التوسع فى عمليات التنقيب عن النفط واكتشاف احتياطيات جديدة (وصلت هذه الاحتياطيات إلى ٢,٥ مليار برميل عام ١٩٩٧)[٤] وصل إنتاج النفط إلى ٥٨٠-٦٠٠ ألف برميل يومياً وسطياً. وبعد تأمين الاحتياجات المحلية يصدر الفائض الذى وصلت عائداته إلى ٢,٣١ مليار دولار عام ١٩٩٦، ومع انخفاض أسعار النفط العالمية انخفضت هذه العائدات إلى ٢ مليار عام ١٩٩٧، وتقدر العائدات عام ١٩٩٨ بـ ١,٣ مليار دولار[٥]. وقد لعبت هذه العائدات دوراً هاماً فى تأمين مصدر للقطع الأجنبى، ولكن إذا ما بقيت الاحتياطيات وعمليات الاستخراج على نفس المعدل فلن تكفى هذه الاحتياطيات إلا فى حدود سنوات معدودة، الأمر الذى يفرض علينا أخذ ذلك بنظر الاعتبار.

تاسعاً: تمتلك سورية إمكانيات سياحية كبيرة، وقد تم التركيز على تنمية وتوسيع قطاع السياحة. وقدمت للقطاع الخاص تسهيلات هامة فى هذا المجال، ولكن تظل مشاركته دون التوقعات المرجوة. وتعتبر إيرادات السياحة ثانى مصدر للعملات الأجنبية بعد عائدات تصدير النفط. وقد تزايدت هذه الإيرادات خاصة بعد ١٩٩٠، حيث كانت لا تتجاوز ٣٠٠ مليون دولار، فوصلت عام ١٩٩٦ إلى ١,٤٧٨ مليار دولار[٦] بمعدل نمو قدره (٣١,٣%) خلال تلك الفترة.

لقد كان قطاع السياحة أسرع قطاعات الاقتصاد نمواً، متجاوزاً نمو قطاع النفط، وإذا ما انصبت الجهود فى هذا الاتجاه، وأزيلت العقبات من أمامه، فمن المتوقع أن تتمكن البلاد من تحقيق الآمال المعقودة على هذا القطاع.

عاشراً: لم تلتحق سورية بدعاوى الانفتاح وتحرير الأسواق كاملة، كما أنها لم تنزلق إلى مستوى الخصخصة ولم تنتهافت أمام توصيات وشروط المؤسسات الدولية والليبرالية الجديدة، وحافظت على دور الدولة الاقتصادى ضمن سياسات محكمة وواقعية. كما حافظت على القطاع العام الصناعى كاملاً فى حين تخلت عن

السيطرة الكاملة على التجارة الخارجية والداخلية. إلا أن القطاع العام (الإنتاجي والتجاري والخدمي) يعاني من صعوبات هامة، تتعلق بآليات العمل، وبالإدارة، وبتوفير الإمكانات المادية اللازمة للتحديث والتطوير. وتعاني بعض المنشآت العامة من صعوبات جدية جعلتها تتعرض لبعض الخسائر ولتكديس الإنتاج وقد اتخذ ذلك ذريعة للهجوم على القطاع العام، والمس بأسباب وجوده. وأهمية الدور الاقتصادي والاجتماعي، وحتى السياسي الذي قام به هذا القطاع، حيث بدأ هذا الدور واضحاً في مواجهة تراجع استثمارات القطاع الخاص، والاستثمار في مجالات عديدة لا يقدم أساساً القطاع الخاص على الاستثمار فيها، ناهيك عن دور القطاع العام في أوقات الأزمات، وخلال الحروب، وفي تشغيل آلاف العمال وتأمين احتياجات السكان من المواد الأساسية.

من الواضح أن الآمال المعقودة على القطاع العام كبيرة، في حين أن الإمكانيات الموضوعة بتصرفه محدودة، كما أن الضرورة ماسة (نظراً للدور الهام الذي يقوم به) إلى منحه المزيد من المرونة في الإدارة، الأمر الذي لابد أن يتحقق من خلال عملية إصلاح إداري شامل يسمح بإدخال أساليب الإدارة العصرية الحديثة واستخدام التكنولوجيا وأنظمة المعلومات على مستوى الإدارة العامة، وعلى مستوى الإدارات الاقتصادية والخدمية. ويكفي للتدليل على الأهمية الاقتصادية للقطاع العام، أن نشير إلى البيانات التي نشرت مؤخراً[٧] حول إسهام ضريبة دخل الأرباح التي تم تحصيلها من القطاع العام عام ١٩٩٧ والبالغة ٤٦ مليار ل.س. في تمويل الموازنة العامة ويشكل هذا المبلغ حوالي ٢٢% من إجمالي الموازنة العامة التقديرية في ذلك العام، في حين أن ما تم تحصيله من القطاع الخاص يبلغ ١٣ مليار ل.س، وإذا ما علمنا أن ضريبة دخل الرواتب والأجور في الموازنة العامة لعام ١٩٩٨، تبلغ أكثر من ٥ مليار ل.س، فإن التساؤل يصبح مبرراً عن مدى تحقيق العدالة في فرض وتحصيل الضرائب، في الوقت الذي يشكو فيه الجميع من ثقل عبء الضريبة.

حادى عشر: إن معدلات النمو الاقتصادى فى السنوات الأخيرة، لم تكن كافية إلى الحد الذى يولد الطلب على اليد العاملة بمعدل يتناسب مع معدل الزيادة السريعة فى العرض من اليد العاملة. خاصة إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار الزيادة فى معدلات النمو السكانى الذى يصل إلى ٣,٣%. وتقدر بعض المصادر أن سوق العمل يدخله سنوياً ما بين ١٥٠ إلى ٢٠٠ ألف وافد جديد. فى حين أن ما هو مخصص فى الموازنة العامة، ومن خلال التراجع فى معدلات الاستثمار، لا يوحى بإمكانية تشغيل العدد المناسب من اليد العاملة.

وتقدر الدوائر الرسمية معدل البطالة عام ١٩٩٨ بـ ٥% إلا أن تقرير الإسكوا عن التطورات الاقتصادية فى المنطقة يقول إن هذا المعدل يقدر فى الخفاء بمستوى أعلى بكثير[٨].

ثانى عشر: لم تؤد سياسة تشجيع الاستثمار، وخاصة القانون (١٠) لعام ١٩٩١، إلى النتائج المرجوة، وسنتعرض فى بحث واقع الصناعة الراهن إلى هذه المسألة.

ثالث عشر: بلغ إجمالى الدين العام الخارجى طويل الأجل عام ١٩٩٦[٩] (١٦,٦٨٩) مليار دولار، يضاف إلى هذا المبلغ الدين العام قصير الأجل البالغ ٤,٧٢٢ مليار دولار فيصبح المجموع ٢١,٤١١ مليار دولار. ويبلغ إجمالى خدمة الدين فى ذلك العام ١٢٤ مليون دولار. وقد عمد التقرير الاقتصادى الموحد إلى تصنيف الدول العربية وفق عبء المديونية الخارجية، واستناداً إلى مصادر البنك الدولى، إلى ثلاث مجموعات[١٠] حسب ما تبينه مؤشرات نسبة الدين الخارجى القائم إلى الناتج المحلى الإجمالى، وإلى الصادرات من السلع والخدمات، تم تصنيف الدول العربية إلى ثلاث مجموعات. المجموعة الأولى تشمل الدول ذات المديونية المعتدلة أو القليلة، المجموعة الثانية تشمل الدول مرتفعة المديونية، والمجموعة الثالثة تشمل الدول ذات المديونية المتفاقمة.

وقد جاء تصنيف سورية فى المجموعة الثانية أى بين الدول ذات المديونية المرتفعة. حيث بلغت نسبة الدين القائم إلى الناتج المحلى الإجمالى ١٢٥%، وبلغت نسبة الدين القائم إلى الصادرات ٣٢١,٤%.

إن هذه النسب تجعل من الضرورى الالتفات إلى مسألة الدين الخارجى وترشيد عملية التوجه إلى العالم الخارجى، ولا شك أن الفرص قائمة لتحسين الأداء الاقتصادى مما يحسن من القدرة على تحمل عبء تلك المديونية. وعلى أى حال فإننا لم نصل إلى مرحلة اللجوء إلى نادى باريس أو صندوق النقد الدولى لجدولة هذه الديون التى لا تزال تحت السيطرة.

رابع عشر: إلى جانب هذا برزت بعض النتائج السلبية فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية، والتى يجب أن تعالج قبل استفحالها وهى:

أ. أدت بعض الإجراءات والتوجهات الاقتصادية والمالية إلى سوء التوزيع فى الثروات والدخول والضغط على الطبقة الوسطى، وتوسيع قاعدة الفقر.

ب. نجم عن تجميد الأجور والرواتب فى الدولة والقطاع العام انخفاض الأجور الحقيقية وانخفاض دخول العاملين وبروز ظاهرة ازدواج العمل فى الدولة وأجهزتها ولدى القطاع الخاص فى آن واحد.

ج. برزت ظاهرة البذخ الاستهلاكى الاستفزازى لدى فئة معينة من المنتفعين الجدد وكان لهذا أثره الاجتماعى الواضح.

د. تزايدت ظاهرة الفساد والإفساد فى المجتمع وامتدت إلى أغلب شرائح المجتمع.

هـ. انخفض مستوى أداء الإدارة العامة والخدمات وانتشرت ظاهرة الكسل والتهرب من المسؤولية والتواكل.

ولا شك أن جميع هذه الظواهر، إلى جانب العوامل الأخرى، هى السبب والنتيجة لتباطؤ النمو وتراجع النشاط الاقتصادى والركود النسبى فى السوق الداخلية، وعدم القدرة على المنافسة فى الأسواق الخارجية.

(٣) الواقع الراهن للصناعة التحويلية فى سوريه:

يعكس الواقع الراهن للصناعة التحويلية السورية مختلف العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية التى مرت بها البلاد بعد الاستقلال. والتى جاءت أيضاً نتيجة للتطورات السابقة للاستقلال.

ولا نريد فى هذه الورقة التأريخ لنشوء الصناعة التحويلية السورية، فربما يكون لذلك مكان آخر، إن ما نهدف إليه هو بيان الواقع الراهن، فى محاولة للكشف عن أهم سماته وخصائصه، انطلاقاً لاستشراف المستقبل ضمن مجموعة التغيرات الإقليمية والدولية، ومن خلال موقع الصناعة فى مسيرة البلاد الاقتصادية توصلاً لرؤية استراتيجية واضحة.

ويبين الجدول رقم (١) بالملحق قيمة الإنتاج فى قطاع الصناعة التحويلية بتكلفة عوامل الإنتاج (بالأسعار الجارية) لأعوام ١٩٩٤، ١٩٩٥، ١٩٩٦، ١٩٩٧[١١].

أما الجدول رقم (٢) بالملحق فيبين صافى الناتج المحلى فى الصناعات التحويلية بتكلفة عوامل الإنتاج وهو القيمة المضافة الصافية وأيضاً بالأسعار الجارية.

(٣-١) دور القطاع الخاص فى الصناعات التحويلية:

يمكن استخلاص النتائج الثلاث الهامة التالية من خلال الإحصاءات السابقة (عام ١٩٩٧ وبالأسعار الجارية):

- إن الصناعات التحويلية أصبحت تسهم بـ ٢٥% من إجمالى قيمة الإنتاج الوطنى فى حين أنها تسهم بأقل من ١٠% فى القيمة المضافة الصافية الإجمالية للاقتصاد الوطنى.
- أصبح القطاع الخاص يسهم بـ ٥٦,٦% من قيمة إنتاج الصناعات التحويلية.
- وأصبحت مساهمة القطاع الخاص فى تكوين القيمة المضافة الصافية للصناعات التحويلية ٧٢,٦%.

مما يعنى تزايداً فى أهمية الصناعات التحويلية فى الاقتصاد الوطنى من جهة، وتزايد دور القطاع الخاص وتزايد أهميته فى هذه الصناعات. ويعود ذلك إلى الأهمية التى توليها الحكومة لإسهام القطاع الخاص فى النشاط الاقتصادى، وإلى صدور القانون رقم ١٠ لعام ١٩٩١، متوجاً بذلك مجموعة من الإجراءات

الهادفة إلى تشجيع الاستثمار وتسهيل إقامة الصناعات وإسهام القطاع الخاص بـــها بمنحه مزايا وتسهيلات أكثر مما هو معمول به قبل ذلك.

وتدرجت مساهمة القطاع الخاص فى الاستثمار، منذ بداية السبعينات ولكـن القفزة الهامة فى استثمارات القطاع الخاص كانت فيما بعد صدور القانون رقـم ١٠ لعام ١٩٩١. ففى حين لم تتجاوز اســتثماراته حســب القــانون ٢١ لعــام ١٩٥٨ والمرسوم ٤٧ لعام ١٩٥٢ خلال فترة ١٩٧٠ (٩٩٩ مليون ل.س) فقد ارتفعت فــى الفترة ١٩٨١-١٩٩٠ إلى ٧٢٩٠ مليون ل.س، وفى الفترة ما بيــن ١٩٩١-١٩٩٨ إلى ٤٠٦٥٦ مليون ل.س، وذلك فى مشروعات صناعية، إلا أن هذه الاســتثمارات انصبت فى مشروعات معينة تميزت بالسمات التالية:

أ - غلبة الطابع الفردى أو العائلى على هذه المشروعات إلى جانب صغر حجمــها وقلة عدد عمالها، وضعف رأسمالها، واعتمادها على تكنولوجيا غــير متطــورة، خاصة مع السماح فى حينه باستيراد الآلات والتجهيزات المستعملة.

ب - تمركز القسم الأعظم من منشآت هذه الصناعات فى كل من دمشــق وريفــها وحلب وحمص (٧٥%) والباقى فى المحافظات الأخرى، وتحظى مدينـــة دمشــق ومحافظتها بـــ٣٧% من الإنتاج الصناعى يليها حلب ٣٥% ويعمل فى محـــافظتى دمشق وريفها ٣٠% من عمال القطاع الصناعى. أما حلب فيعمل بها ٣٥%.

ويعود السبب فى تمركز الصناعة فى هذه المناطق دون غيرها إلى عـــدم وجود مزايا تفضيلية لنشر الصناعة فى جميع أنحاء البلاد، وإلى توفر السوق واليـد العاملة الخبيرة والخدمات المصرفية والاتصالات والمرافق على نحو أفضـــل مــن باقى المناطق.

ولكن نجم عن وضع الصناعة فى القطاع الخاص هذا، تبعثر الإنتاج فـــى وحدات صغيرة، مما يقلل فرص التطوير وزيادة الإنتاج، واســـتخدام التكنولوجيـــا الحديثة، كما يضعف إمكانية الرقابة على الجودة والأسعار وتطبيق قواعـــد الأمـــن الصناعى والتقيد بالمواصفات القياسية. علاوة على تمركز المنشآت الصناعية فـــى

محافظات محدودة، مما يخلق ظروفاً غير متكافئة للتنمية، كما أن من شأنه خلق ضغوط على المرافق والخدمات خاصة الماء والكهرباء والسكن إلى جانب تلوث البيئة وعلاقة ذلك بالتنمية الشاملة.

وقد شكل صدور القانون رقم ١٠ لعام ١٩٩١ تطوراً هاماً في السياسة الاقتصادية بوجه عام وفى الصناعة على وجه الخصوص ويبين الجدول رقم (٣) بالملحق المشروعات الصناعية المشملة والمرخصة والمنفذة وفق أحكامه وكذلك رأس المال المستثمر وعدد العمال منذ صدوره ولغاية ١٩٩٨. لقد سمح القانون رقم ١٠ لعام ١٩٩١، بإقامة صناعات كانت محتكرة بالقطاع العام، كما جاء في ظل انفتاح اقتصادى تدريجى، وتتويجاً لمجموعة من الإجراءات الهادفة إلى جذب الاستثمار الخارجي (العربى والأجنبى) إلى جانب تشجيع رأس المال الوطنى. ولكن الآمال المعقودة فى هذا المجال لم تتحقق بالكامل للأسباب التالية:

أولاً : إن السماح بتشميل السيارات السياحية بأحكام القانون، قد وجه استثمارات هامة نحوها بدلاً من أن تتوجه نحو الصناعة. والسبب فى ذلك تعطش السوق السورية للسيارات السياحية من جهة، وسهولة تحقيق معدلات ربح عالية فى وقت قصير، مما يناسب توجهات الاستثمار سريع المردود.

ولكن إلى جانب هذا فقد خلق التوجه نحو تشميل السيارات السياحية بأحكام القانون، ظروفاً قانونية وإجرائية سيئة للغاية، فقد لجأ عدد كبير من أصحاب المشروعات إلى بيع السيارات(على نحو غير قانونى) مما أربك الحياة الاجتماعية والاقتصادية فى البلاد وخلق جواً مشحوناً من عدم الثقة، إلى جانب ما سببه ذلك من تفويت الفرصة أمام الخزينة العامة لرفدها بحصيلة الرسوم والضرائب من الذين استفادوا من الإعفاء بحكم القانون.

ونعتقد أن المجلس الأعلى للاستثمار لم يكن على صواب فى تفسير القانون عندما شمل السيارات السياحية بأحكامه. مما جعله يوقف منح قرارات جديدة تشمل السيارات السياحية، ولكن هذا الإجراء أكسب الذين شملوا بأحكام القانون من أصحاب المشروعات ميزة نادرة ومكتسبات لا يستحقونها.

ثانياً : يشعر بعض المستثمرين، أن إصدار القانون ١٠ ليس كافياً، لإشاعة المناخ المطلوب للاستثمار، فلا يزال هناك بعض القوانين والأنظمة تحتاج إلى تعديل مثل القانون ٢٤ الخاص بالقطع الأجنبى.

ثالثاً : وفى ضوء النظام المصرفى، وعدم توفر المرونة فى أنظمة عملياته، وقصور أدواته وأساليبه، يرى البعض الآخر من المستثمرين أن هذا النظام يشكل عائقاً حقيقياً للاستثمار، إلى جانب المطالبة بإيجاد سوق للأوراق المالية وتداول الأسهم.

رابعاً : إن تحديد سعر صرف الليرة السورية على أساس ٤٢ ل.س ثم ٤٦ ل.س للدولار الواحد، لا يعد كافياً فلا يزال هناك فرق بين سعر الصرف هذا وسعر الصرف فى البلدان المجاورة يتراوح بين ١٠-١٢% ومن الواضح أن أى تحويل رسمى للرأسمال الأجنبى المستثمر، سوف يخسر هذه النسبة قبل أن يبدأ بأى عمل، والغريب أن تعليمات المصرف التجارى تسمح لمن فتح حساباً من الأفراد بسحب القطع الأجنبى محلياً إلا أنها لا تقبل بذلك فى حسابات المشروعات المشمولة بالقانون.

خامساً: عدم وجود مناطق صناعية مهيأة لإقامة المشروعات ومخدمة على النحو المناسب والمريح. وهذا الأمر خلق إشكالات عديدة لأصحاب المشروعات ابتداءً من التفتيش على الأراضى المناسبة والتى تتوفر فيها إمكانات التخديم (خاصة الماء والكهرباء والمواصلات والاتصالات) وانتهاء بالترخيصات الإدارية المؤقتة التى تمر بإجراءات معقدة.

ولعل المفارقة اللافتة فى هذا المجال، أن المستثمر لا يحصل بعد طول معاناة على ترخيص نهائى وإنما على ترخيص مؤقت. كما أن هذا الأمر قد أوجد مجالاً واسعاً للفساد والإفساد.

سادساً: تعقيد الإجراءات منذ الحصول على قرار التشميل، وحتى إصدار ما يدعى بالسجل الصناعى. وهناك رحلة عذاب طويلة للمستثمر تنتظره خلال هذه المرحلة.

(إلى جانب ما يتوجب دفعه على نحو غير قانونى ونظامى فى كل خطوة يخطوها).

والمفارقة هنا أيضاً، أنه بعد الحصول على قرار المجلس التنفيذى بالترخيص المؤقت بإقامة منشأة صناعية يستوجب الأمر إصدار الترخيص من قبل البلدية التى تفرض إلى جانب الضريبة القانونية، على المستثمر دفع (تبرع) للعمل الشعبى. ورغم أن تعبير تبرع يحمل جانب الرضى، إلا أن البلدية تحصله قسراً، وترفض تسليم الترخيص له ما لم يدفع التبرع الذى يفرض بقيمة أعلى من قيمة الضريبة فى أغلب الأحيان.

سابعاً: عدم توفير قاعدة معلومات وبيانات إحصائية وتكنولوجية للمستثمرين وللجهات الاستشارية الدارسة. وذلك خلال مرحلة الاستثمار ومرحلة الإنتاج ومرحلة ما بعد الإنتاج والتسويق.

ثامناً: عدم توفير المناخ اللازم قانونياً وإدارياً وإعلامياً لإقامة الشركات المساهمة. فهذا النوع من الشركات هو الذى يمكن أن يسهم على نحو جدى بخلق قاعدة صناعية صلبة.

تاسعاً: عدم توفير الوسائل والتسهيلات لنشر الصناعة فى جميع أنحاء البلاد.

عاشراً: انتشار البيروقراطية والروتين والتهرب من المسؤولية فى مستويات إدارية عديدة.

(٣-٢) دور القطاع العام فى الصناعات التحويلية:

عرضنا فيما سبق للتشجيع الذى لقيه القطاع الخاص من قبل الحكومة فى إطار التعددية الاقتصادية وتحقيق درجة متقدمة أكثر فى الانفتاح الاقتصادى. وقد فتح باب الاستثمار أمام القطاع الخاص فى العديد من الأنشطة التى كانت حكراً للقطاع العام. مع ذلك بقى للقطاع العام دور أساسى فى الاقتصاد الوطنى. وضمن هذا المفهوم فقد استمرت منشآت القطاع العام الصناعى، كما تم إقامة منشآت جديدة خاصة فى قطاع الغزل والنسيج. إلى جانب تتابع عمليات الاستبدال

والتجديد للآلات والتجهيزات فى الشركات والمنشآت الصناعية فى حدود معينة وليست كافية. مما يمكن أن يقود إلى زيادة الإنتاج والإنتاجية فى القطاع العام الصناعى. إلا أن القطاع العام لا يزال يشكو من عدد من المشكلات التى تتعلق بآلية عمله وتحديث أساليب الإدارة بما فى ذلك انتقاء المسؤولين فيه، إلى جانب معاناته من انخفاض القيمة المضافة، وعدم القدرة على المنافسة الخارجية، بسبب آليات التسويق وارتفاع التكاليف وانخفاض الجودة فى أغلب الحالات.

وبوجه عام يعانى القطاع العام الصناعى من مجموعة من الأوضاع السلبية الناجمة عن ظواهر سلبية أخرى تمثلت فى:

أ – انخفاض نسبة الانتفاع من الطاقات الإنتاجية المتاحة، ويعود ذلك لأسباب فنية وتصميميه (كما هو الحال فى معمل الأسمدة ومعمل الورق) أو إلى قدم الآلات والتجهيزات وعدم استبدالها وتجديدها مع ضعف أعمال الصيانة كما يعود ذلك فى بعض الأسباب إلى النقص فى المواد الأولية والمساعدة وقطع الغيار المستوردة.

ب – دوران اليد العاملة بسبب انخفاض الأجور، وضعف أعمال التدريب والتأهيل، وانخفاض المستوى التعليمى وانتشار الأمية بين صفوف العمال والعمالة الفائضة.

ج – ارتفاع تكاليف الإنتاج ويلاحظ ذلك من خلال تسعير المواد الأولية المنتجة محلياً والتى يتم تسعيرها إدارياً خاصة فى إطار تشجيع الزراعة (كما هو حاصل فى القطن) إلى جانب ذلك هناك التضخم فى عدد الإداريين والبطالة المقنعة فى اليد العاملة العادية. وكذلك انخفاض الإنتاجية بسبب انخفاض المستوى الفنى لدى العاملين وتدنى الأجور.

د – تدنى مستوى الأداء فى المجالات الفنية والمالية والتسويقية والقانونية وضعف الرقابة الإنتاجية.

هـ– أسلوب التسعير للمنتجات الصناعية، الذى غالباً ما يتم بعيداً عن كلفة عوامل الإنتاج. وعدا بعض المواد والسلع الحيانية فإن هذا الأسلوب قد أقلع عنه فى العديد من المواد والسلع الأخرى.

و – محدودية رأس المال والسيولة المتاحة للشركات، خاصة فى ظل النظام المالى القائم فى الدولة، والذى يجعل بإمكان وزير المالية تحريك حسابات الشركات العامة دون العودة إليها، كما أن هذا النظام يفرض تحويل فائض السيولة والاحتياطيات وفائض الموازنة إلى الخزينة العامة.

ز – ارتفاع مستوى الهدر فى المواد ومستلزمات الإنتاج والتوقفات والاختناقات فى خطوط الإنتاج.

ويبدو أن الحكومة اقتنعت مؤخراً بأهمية الإدارة فى القطاع العام وضرورة قيامها على أسس جديدة، فصدر القانون رقم ٢٠ لعام ١٩٩٤ الذى أعطى المنشآت بعض المرونة فى العمل، إلا أن ذلك لم يكن على المستوى المطلوب، مما جعل الحكومة تلجأ لتجربة أسلوب الإدارة بالأهداف فى بعض الشركات الناجحة ثم فى قطاع الغزل والنسيج ولا تزال التجربة فى بدايتها.

(٣-٣) التجارة الخارجية للصناعات التحويلية فى القطاعين العام والخاص:

يبين الجدول رقم (٤) بالملحق الميزان التجارى للقطاعين الخاص والعام (قطاع الصناعات التحويلية) خلال الفترة ١٩٩٥-١٩٩٨ ومنه نتبين:

أ – **فى مجال التصدير:** تتناقص قيمة الصادرات من حوالى ١٣ مليار ل.س إلى ٨,٦ مليار ل.س ما بين العامين المذكورين. وتنخفض نسبة صادرات القطاع الخاص من ٧١% إلى ٥٢% عام ١٩٩٧ ثم تنخفض إلى ٤٠% عام ١٩٩٨.

ب – **فى مجال الاستيراد:** تتسارع قيم المستوردات عام ١٩٩٦ إلى ٥٥,٣ مليار ل.س ثم تعود للانخفاض حتى تبلغ عام ١٩٩٨ ما قيمته حوالى ٣٩ مليار ل.س. والقطاع الخاص يستورد ٧٤% من إجمالى مستوردات الصناعات التحويلية عام ١٩٩٨. بينما يستورد القطاع العام ٢٦%.

ج – يلاحظ بوجه عام وجود عجز فى الميزان التجارى للصناعات التحويلية، وصل فى عام ١٩٩٨ إلى أكثر من ٣٠,٣ مليار ل.س. نزولاً من ٤٦,٥ مليار ل. س. عام ١٩٩٦.

ويعتبر الميزان التجارى للقطاع الخاص فى الصناعات التحويلية خاسراً. وقد وصل عام ١٩٩٨ إلى ٢٣,٥ مليار ل.س. بنسبة ٧٧,٤% من إجمالى العجز فى الميزان التجارى للصناعات التحويلية. وبالطبع فإن باقى العجز بسبب الميزان الخاسر أيضاً للقطاع العام ولكن بنسبة ٢٢,٦% من إجمالى العجز فى الميزان التجارى للصناعات التحويلية.

إن انخفاض صادراتنا ــ حالياً ــ هو بسبب تدنى المواصفات، وضعف الاتصال بالأسواق الخارجية، وعدم وجود أجهزة تسويقية متطورة، وارتفاع تكاليف الإنتاج.

وإذا كان هذا ما يواجه الصناعات التحويلية السورية الآن، فإن احتمالات المستقبل ستكون أقسى فى مواجهة التحديات والتغيرات والتحولات المطروحة فى النظام الاقتصادى العالمى والإقليمى.

(٤) مستقبل الصناعة التحويلية السورية:

من خلال الوضع القائم، وفى ضوء التحديات التى تواجه الصناعة السورية، وسواء تم الانضمام إلى (الجات ١٩٩٤) أم تم توقيع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربى أو لم يتم التوقيع، فإن التحدى يظل قائماً.فقد انضمت سوريه إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وارتبطت مع لبنان باتفاقية اقتصادية وتجارية، وهذا يعنى أنه إذا لم تفتح حدودنا للبضائع الأجنبية، فإنها ستجد تلك البضائع فى أسواق البلدان العربية الأخرى التى انضمت إلى الجات أو التى ارتبطت باتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوربى.

وقبل المضى فى البحث عن مستقبل الصناعة السورية، نريد أن ننوه إلى موضوع حرية التجارة الذى تنادى به "منظمة التجارة الدولية" ويروج له على نطاق واسع فى أوساط المؤسسات والمنظمات الدولية الواقعة تحت تأثير الولايات المتحدة بوجه خاص، وما تنادى به الدول الأوربية فى إطار الشراكة.

إن "حرية التجارة" المطلوبة والمناداة بفتح الأسواق وإلغاء الحدود أمام انتقال البضائع إنما هى شعارات تطلقها الدول الرأسمالية الصناعية الكبرى لخدمة مصالحها وهى سياسة تتسم بعدم الإنصاف وازدواجية المعايير. فالاتحاد الأوربى يريد حرية التجارة مع دول الشراكة المتوسطية فى الصناعات التحويلية التى يتفوق بها فقط، وهو يريد ترتيبات أخرى فى المنتجات الزراعية تتناسب مع احتياجاته وحماية منتجاته. كما أن حرية التجارة ترتبط بحرية انتقال الأشخاص إلا أنه يضع قيوداً عديدة أمام انتقال الأُشخاص من الجنوب إلى الشمال.

أما الولايات المتحدة فقد احتفظت بحقها فى تفعيل الأمر الرئاسى رقم ٣٠١ الذى يسمح بفرض عقوبات من "جانب واحد" على البلدان التى لها ممارسات تجارية "غير منصفة" أو بالأحرى لا تتوافق مع المصالح التجارية للولايات المتحدة، وهى تهدد بالعقوبات كلما لاح بالأفق ما يهدد مصالحها، كما فعلت فى حرب "الموز" التجارية، حيث اتهمت أوربا بممارسة سياسة تجارية تتسم "بعدم الإنصاف" من خلال محاربتها لواردات الموز من المستعمرات السابقة فى إفريقيا وبلدان الكاريبى، على حساب "واردات الموز" من مزارع بلدان أمريكا اللاتينية المملوك معظمها لشركات من الولايات المتحدة.

وما نسمع عنه حالياً من مناوشات بين الولايات المتحدة والصين واليابان حول "الحديد والصلب" وبين أوربا والولايات المتحدة حول "لحوم البقر" وكذلك داخل الاتحاد الأوربى بين فرنسا وبريطانيا، إضافة لقوانين "مكافحة الإغراق" التى أخذت تنتشر فى معظم البلدان الأوربية وكندا لمنع الواردات رخيصة الثمن القادمة من البلدان النامية من النفاذ إلى أسواقها، كل ذلك وغيره من قرارات تصدر من هنا وهناك، إنما هو عبارة عن نوع من "الحماية الجديدة" التى تهدف إلى حماية منتجات تلك الدول وحماية قوة العمل لديها من مخاطر البطالة. فالقضية ليست هى "حرية التجارة" على إطلاقها إنما هى قضية مصالح الدول فعندما تحقق "حرية التجارة" هذه المصالح يؤكد عليها وينادى بها. وإذا لم تحقق هذه الحرية مكاسب ملموسة، يلوح بالإجراءات الحمائية وتوضع القيود.

نستخلص من هذه الملاحظات أنه رغم جميع أشكال وأساليب الترويج للعولمة وتحرير التجارة، فإن مصالح الدول الاقتصادية والتجارية و "السياسية" تظل هى الحاكمة للتصرفات العملية لتلك الدول وقراراتها.

لهذا فإننا نعتقد أن فتح الأسواق وحرية التجارة فى إطار اتفاقية الجات أو الشراكة الأوربية سوف يلحق الضرر ببلد نام كسورية، وسوف يؤدى إلى إحداث منافسة ضارية للمنتجات الصناعية خاصة، مما يؤدى إلى إغلاق عدد كبير من المعامل، إضافة إلى أنها ستمنع قيام صناعات جديدة.

ولكن من زاوية أخرى نتساءل، إلى ماذا أدت الحماية التى تتمتع بها الصناعة السورية منذ فجر الاستقلال؟

فى الواقع كان من المؤمل أن تعود تلك الحماية إلى إقامة صناعات متطورة قادرة على المنافسة. ولكن للأسف لم نصل إلى ما كان مؤملاً. لأسباب عديدة تتعلق بمسار التنمية وبظروف البلاد الاقتصادية والسياسية.

أمام هذا المأزق نتساءل ما العمل؟

إن الالتحاق بقطار "العولمة" واقتصاد حرية السوق، سوف يقضى على ما تبقى لنا من حرية اقتصادية (وسياسية) كما أنه يهدد مسار "التنمية المستقلة" ناهيك عن تأثير ذلك على قرارنا السياسى وعلى الهوية الثقافية وتداعيات ذلك كله على الحياة الاجتماعية. ولكن العزلة والانكفاء عما يجرى فى العالم، أمر غير ممكن وغير منطقى ولا يقود إلا إلى المزيد من التخلف.

إذاً ليس أمامنا سوى قبول التحدى، واستشراف آفاق حركتنا المستقبلية من خلال استراتيجية اقتصادية عامة تهدف إلى الحفاظ على مقومات "التنمية المستقبلية" فى ظل التيارات والأمواج المتلاطمة إقليمياً ودولياً. وحتى لا يظل هذا الكلام عمومياً فإننا نضع بعض العوامل الأساسية التى نرى أنه لابد من العمل من أجل تفعيلها:

١- وضع استراتيجية خاصة بتنمية الصناعات التحويلية ضمن مفهوم الاستراتيجية الاقتصادية العامة للبلاد.

ويركز فى هذه الاستراتيجية على اكتشاف المركز الرئيسى أو البؤرة التى يمكن الانطلاق منها كمرتكز رئيسى للانطلاق، وهذا المرتكز أو البؤرة تشكل النواة الصلبة لتقدم الصناعة، ونرى أنه من خلال الواقع الراهن للصناعة السورية، فإن هذه النواة تتمركز فى صناعة الغزل والنسيج "القطنى خاصة" والصناعات الغذائية. لذا فإن الحاجة تدعو إلى تنمية المواد الأولية الخاصة بهذه الصناعة والاهتمام بوصولها إلى المستوى النوعى والكمى المطلوب.

٢- ولكن فى ظل التنافسية الدولية؛ لا يمكن الاعتماد على تركيبة سلعية بعينها فقط، بل لابد من العمل على تنويع سلع الصادرات، وهذا الأمر يجب أن تتكاتف عليه جميع الجهود الوطنية. مما يقتضى (مع التركيز على البؤرة الرئيسية فى الصناعات النسيجية والغذائية) العمل على إيجاد نوع من الموازنة والتنويع بحيث نتمكن من الارتقاء بالمنتجات الأخرى وبالصادرات المحتملة من السلع والمنتجات الزراعية والخدمات.

وفى مجال الصناعة لابد من التنويع ما بين السلع التقليدية (النسيج والغذاء) والسلع عالية التقانة التى يقل فيها عنصر المستوردات، وإن تنويع "سلسلة الصادرات" أمر تقتضيه حماية الاقتصاد الوطنى وهو مسؤولية القطاعين العام والخاص. وتبرز هنا أهمية التكامل بين القطاعات الاقتصادية والخدمية وخاصة بين الزراعة والصناعة.

٣- إعطاء أهمية لإشباع الحاجات الأساسية للسكان، وإيلاء المسألة الاجتماعية ما تستحقه. إضافة إلى الاهتمام برفع المستوى الثقافى والوعى القومى والتدريب والتأهيل.

إن تحقيق ذلك يرتبط بمجموعة من الإجراءات الضرورية على صعيد الاقتصاد الوطنى وكذلك على صعيد الصناعة ككل، وعلى صعيد كل من القطاع الخاص والقطاع العام.

أولاً: على صعيد الاقتصاد الوطني:

يتطلب الأمر القيام بعملية إصلاح اقتصادى وإدارى شامل من شأنها ضمان أن تقود المسارات قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل، إلى خلق اقتصاد وطني قوى ضمن شبكة العلاقات الاقتصادية العربية والدولية. وبالأخص لابد من التركيز على:

- البحث العلمي والتطوير التكنولوجي والاهتمام بتوطين التكنولوجيا والتكنولوجيا الذاتية ودخول عالم الكومبيوتر والمعلوماتية والاتصالات المتقدمة. وهذا الأمر يستدعي تعاوناً على المستوى العربى، كما يمكن النظر "بعناية" إلى إمكانية الاستعانة بالتكنولوجيا المتقدمة لدى الدول الأخرى عن طريق إقامة شركات مشتركة.
- عدالة توزيع الثروة والدخل، والقضاء على الفروقات الهائلة فى الدخول، ورفع شأن العمل المنتج وتحقيق العدالة الاجتماعية.
- مكافحة الفساد والإفساد وآلياتهما ومعالجة أصول هذه الظواهر وعدم الاكتفاء بمعالجة الانحرافات التى قد تظهر من حين إلى آخر.
- السعى لإيجاد مؤسسات كبيرة، عن طريق دمج المؤسسات القائمة (فى القطاعين العام والخاص) وكذلك عن طريق إقامة شركات مساهمة كبيرة. مما يستوجب اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحقيق ذلك بما فيها تعديل قانون التجارة. وهنا نقول إنه يمكن البحث فى جدية إقامة شركات مشتركة صناعية بين القطاعين العام والخاص.
- انتهاج سياسة اقتصادية ومالية وتجارية واضحة تعتمد أساساً على ترسيخ التعددية الاقتصادية، ودعم وتشجيع القطاع الخاص مع إيجاد آليات عمل متطورة فى القطاع العام، وضمان التوازن بين هذا التوجه، ودور الدولة على الصعيد الاقتصادى الذى يأتى حامياً ومسهلاً ومدافعاً قوياً من أجل ضمان تنفيذ السياسات المقررة.

- السعى لتكثيف الجهود التكاملية (بمختلف مداخلها) مع الدول العربية الأخرى وخاصة لبنان لأن العديد من محاور التطوير لها بعد إقليمى عربى وحتى عالمى.
- إدخال التعديلات المطلوبة على القوانين والأنظمة والتعليمات بما يكفل الارتقاء بمستوى الأداء العام، وتوفيق النشاط الاقتصادى والإدارى مع ما تفرضه التحديات القائمة والمستقبلية.
- استعادة مسار التخطيط الاقتصادى والاجتماعى ولكن بأفق وأهداف وآليات جديدة وعلى أن يشمل هذا جميع فروع الاقتصاد. إلى جانب هذا لابد أن نواجه على مستوى الاقتصاد الوطنى المسائل التالية:

أ - النمو السكانى ومواجهة احتياجات الأجيال الجديدة، واستيعابهم فى سوق العمل ومعالجة البطالة والبطالة المقنعة.

ب - النفط كثروة آيلة للنفاد، ولابد من أخذ ذلك بعين الاعتبار عند رسم السياسات المختلفة.

ج - المياه وندرتها ومستقبلها.

د - التلوث وحماية البيئة.

وعلى صعيد الصناعة التحويلية فإن هناك العديد من الإجراءات والتوجهات التى ينبغى اتباعها. وتلك هى مسؤوليات الحكومة والقطاع العام الصناعى والقطاع الخاص الصناعى.

وقد تعرضنا لما يجب اتخاذه على صعيد السياسات، ولكن تظل للحكومة مسؤولية فى إطار آلية عمل الصناعة بمجملها، بقصد إعادة هيكلة هذا القطاع ووضعه فى المسار الصحيح فى إطار سياسة تنموية عقلانية تسمح بإدارة المخاطر والتحديات بدرجة كبيرة من (المناورة) والمرونة ضمن أفق استراتيجى وطنى وقومى.

ثانياً: فى القطاع العام:

- معالجة الوضع الإدارى وتحديث أساليب العمل، ورفع الكفاية الإنتاجية للعاملين وزيادة فعالية الشركات والمنشآت.

- معالجة الأوضاع الفنية والتصميمية لدى القطاع العام، وتوجيه مخصصات كافية لمعالجة الاستبدال والتجديد، والقضاء على الهدر فى استخدام الموارد وفى الزيادة فى التكاليف.
- معالجة صريحة وجدية لمسألة العمالة الفائضة فى المعامل.
- حل مشكلة الأجور.
- وضع برامج إلزامية لمستويات الجودة وإخضاع منتجات القطاع العام لشهادة علامة الجودة (أيزو).
- تطور بيئة العمل، وربط الحوافز بزيادة الإنتاجية من الناحيتين الكمية والنوعية.
- ولما كان القطاع العام الصناعى هو جزء من أجهزة الدولة ويرتبط بجهات وصائية على مستوى الوزارة، لذا فإن الضرورة تقتضى إدخال تطوير جدى على آليات العمل فى الدولة بوجه عام باتجاه القضاء على البيروقراطية والروتين والتخفيف من المركزية الشديدة ومكافحة الفساد والإفساد.
- رفع القدرات الإدارية فى الإدارة العليا.
- تقليص حجم التدخلات فى الإدارة من الجهات الوصائية وغير الوصائية.
- تطوير البناء المؤسسى فى القطاع العام.
- وضع منهجية سليمة لاستخدام التكنولوجيا المتطورة وإدخال أنظمة المعلومات وتنمية البحث العلمى والتعاون مع الجامعات والمعاهد فى هذا المجال.
- الاهتمام بالأجهزة التسويقية وتوفير أساليب الاتصال بالأسواق الخارجية وتنمية قدرات الإدارات التسويقية والحقوقية والمالية والفنية فى الشركات والمنشآت الصناعية.
- إيجاد قواعد قانونية وفنية واقتصادية للعلاقة بين شركات القطاع العام المتكاملة فيما بينها خاصة فى مجال تأمين المواد التى تعتبر منتجاً نهائياً لدى البعض ومادة أولية لدى البعض الآخر.
- تنمية القطاعات الخدمية المرتبطة بآليات عمل القطاع العام الصناعى، كقطاع المصارف والتأمين والنقل وغير ذلك .

- تنمية وتطوير برامج الصيانة الدائمة والوقائية، وتدعيم البنية المؤسسية للصيانة الصناعية. والتأكيد على الجاهزية الفنية والإنتاجية فى المعامل.

ثالثاً : فى القطاع الخاص:

إن العديد من السلبيات التى يعانى منها القطاع العام، ذات طبيعة عامة، ويعانى منها القطاع الخاص، الذى يشكو أيضاً من انخفاض الإنتاجية، وعدم الوصول بالمنتج إلى المستوى التنافسى، وارتفاع تكاليف الإنتاج، إلى جانب الصعوبات والعقبات التى يعانى منها فى الإجراءات الحكومية والبيروقراطية والروتين. لهذا فإن حل مجموعة المشكلات على المستوى الوطنى، سوف ينعكس إيجابياً على وضع القطاع الخاص فى القطاعات التحويلية.

ولكن نظراً لبعض الخصوصية، لابد من إيجاد الحلول لمجموعة من المشكلات التى تواجه عمل القطاع الصناعى الخاص، مثل:

- التمويل، بما فى ذلك التسهيلات المصرفية، وما يتعلق بذلك من أنظمة عمليات المصارف وأنظمة القطع وحل مشكلة القانون ٢٤ المشهور.
- إقامة المناطق الصناعية المتطورة على غرار ما هو حاصل فى العديد من البلدان كمصر والأردن.
- تأمين مصادر كهربائية لطاقة مستمرة وتأمين الخدمات الأخرى المرتبطة بإقامة المنشآت الصناعية.
- إزالة العقبات أمام التصدير، ونشير خاصة إلى توفير قاعدة معلومات دقيقة عن الأسواق الخارجية، وتسهيل إجراءات التصدير، وتشجيع إقامة مؤسسات متخصصة فى التجارة الخارجية.
- الاهتمام بالصناعات التقليدية والحرفية، وتشجيع دمجها وانتظامها فى تعاونيات إنتاجية وتأمين مصادر تمويل مناسب لها.
- تطوير نظام المصرف الصناعى، بحيث يصبح قادراً على تمويل الصناعة وصادراتها.

- البحث التفصيلي فيما تتحمله الصناعة من الضرائب والرسوم، والعمل على إعادة النظر بالهيكل الضريبي بما يخدم التطور الصناعي، ويمكن النظر في ربط ذلك، مع باقي التسهيلات والمزايا وبالتوجه نحو صناعات معينة أو مناطق معينة في البلاد.
- الاهتمام بمسألة اختيار الكادر الفني، وإيلاء مسألة التأهيل والتدريب والبحث العلمي والتطوير والصيانة الأهمية المطلوبة.
- العمل على استعادة الأموال السورية المهاجرة لزجها في عملية التنمية، وتأمين مصدر تمويل هام وأساسي في إقامة المشروعات المنتجة مع رفدها بالخبرة والتكنولوجيا المناسبة.

رابعاً: الاستثمار العربي والأجنبي:

عندما صدر القانون ١٠ لعام ١٩٩١، أعطى ذات المزايا والإعفاءات والتسهيلات لجميع المستثمرين المحليين وكذلك للمستثمرين العرب والأجانب. وكان المشرع يأمل أن يجتذب القانون هؤلاء المستثمرين إلا أن النتائج لم تكن في مستوى الآمال المعقودة. وكما سبق أن عرضنا فإن المشروعات التي تم تنفيذها أقل مما كان متوقعاً بكثير، كما أن العديد من المشروعات التي تم تشميلها، لم يقم أصحابها بمتابعة إجراءات الترخيص لها، مما أدى إلى إلغائها. كما نسمع أن العديد من المستثمرين العرب بعد أن قدموا إلى البلاد بهدف الاستثمار، غضوا النظر عن ذلك، بعد أن حصل بعضهم على قرارات لتشغيل مشروعات معينة.

وإذا كان لكل حالة خصوصياتها، فمما لاشك فيه أن المناخ الاستثماري لم تكتمل أبعاده بعد، وتكاد الشكوى تكون عامة، وقد تم التحدث فيها كثيراً. وهي ترتكز بوجه خاص حول:

- الإجراءات التالية للحصول على قرار التشميل.
- النظام المصرفي وأنظمة القطع. – عدم وجود مناطق صناعية.
- وجود بعض التعقيدات في القوانين. – الفساد والعقبات البيروقراطية.

- السياسة الضريبية. (وهى غير الإعفاءات فالإعفاءات أكثر مما يجب كما نعتقد).

وإذا كنا لا نؤمل كثيراً على رأس المال الأجنبى، خاصة الذى يرتبط بشروط سياسية واقتصادية كالعملية "السلمية" أو التحول نحو اقتصاد وحرية السوق، إلا أننا نرى أن إزالة هذه العقبات أمر جوهرى لسلامة الاستثمار الوطنى واستعادة المال الوطنى المهاجر وجذب الاستثمارات العربية.

أما الرأسمال الأجنبى، فنرى أن يتم السماح له بالاستثمار ضمن شروط معينة، تستهدف الاستفادة القصوى منه، وتنظيم عملية دخوله وخروجه، وربط إقامة الاستثمارات باستخدام التكنولوجيا المتطورة وتوطينها وبقاء ذلك ضمن مشروعات محددة تتطلبها عملية التنمية. مع الاستفادة من تجارب الدول الأخرى فى هذا المضمار.

المراجع والهوامش:

١- د. محمد العماوى ــ تجربة سورية فى تحرير التجارة وسياسات الإصلاح الاقتصادى ــ كراس صادر بمناسبة الدورة ٤١ لمعرض دمشق الدولى آب ١٩٩٤، ص ١٤.

٢- تضمنت المجموعة الإحصائية لعام ١٩٩٩، إحصاءات الناتج المحلى الإجمالى على أساس الأسعار الجارية، والأسعار الثابتة لعام ١٩٩٥، ونعتقد أنه لأغراض التحليل، من الأفضل الاعتماد على دراسة الإسكوا التى فضلت أخذ الأسعار الثابتة بأسعار ١٩٩٢. وقد اعتمدنا ذلك علماً بأن أرقام ١٩٩٨ هى تقديرات أولية وأرقام ١٩٩٩، توقعات (نظرة على التطورات الاقتصادية فى منطقة الإسكوا) تقرير صادر عن الإسكوا.

٣- الأرقام عن المجموعة الإحصائية لعام ١٩٩٩.

٤- التقرير الاقتصادى العربى الموحد لعام ١٩٩٨ (ملحق ٩/٥).

٥- جدول رقم (٣) من تقرير الإسكوا.

٦- مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية فى منطقة الإسكوا (١٩٩٦-١٩٩٧) الجزء الثانى السياحة واقتصادات بلدان الإسكوا ــ صادر عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا (ص ٥٢، ٥٣).

٧- نشرت فى جريدة تشرين الصادرة بتاريخ ١٩٩٩/١٠/٢٥.

٨- ص ١٣ من التقرير المشار إليه.

٩- التقرير الاقتصادى العربى الموحد ملحق (٨/٩)

١٠- ص ١٤١، جدول رقم ٢ من المرجع السابق.

١١- اعتمدنا الإحصاءات الرسمية الواردة فى المجموعة الإحصائية لعام ١٩٩٩

جدول رقم (١) الإنتاج فى قطاع الصناعة التحويلية بتكلفة عوامل الإنتاج بالأسعار الجارية

مليون ل.س.

النشاط الصناعى	١٩٩٤			١٩٩٥			١٩٩٦			١٩٩٧		
	القطاع العام	القطاع الخاص	المجموع	القطاع العام	القطاع الخاص	المجموع	القطاع العام	القطاع الخاص	المجموع	القطاع العام	القطاع الخاص	المجموع
١. صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	٣٣٠٣١	١٧٤١٠	٥٠٤٤١	٣٨٢٨٩	٢٣٣٦٨	٦١٦٥٧	٤١٢٦٧	٣٧١٩٨	٧٨٤٦٥	٤٠٠٨١	٤٦٥٢٨	٨٦٦٠٩
٢. صناعة الغزل والنسيج والجلود	١٠٢٩٢	٢٤٥٢٩	٣٤٨٢١	١١٧٢٢	٢٩٩٢٣	٤١٦٤٥	١٢٧٠٤	٣٩٣٩٢	٥٢٠٩٦	١٤٦٨٦	٤٦١١٩	٦٠٨٠٥
٣. صناعة الخشب والموبيليا والأثاث	٤٠٤	٨٠٥٩	٨٤٦٣	٤٨٠	٨٧١٤	٩١٩٤	٤٦٥	١٢٢٠٤	١٢٦٦٩	٤٠٩	١٤٦٥٤	١٥٠٦٣
٤. صناعة الورق ومنتجاته والطباعة	٢١٢	٢٥٧٨	٢٧٩٠	٢٧٠	٣٦٤٣	٣٩١٣	٢٤٣	٣٣٨٤	٣٦٢٧	٢٠٠	٣٧٢٥	٣٩٢٥
٥. الصناعات الكيميائية ومنتجاتها وتكرير النفط	٢٩١٨٩	٦٨٣٥	٣٦٠٢٤	٣٠٥٨٣	٨١٨٩	٣٨٧٧٢	٥١٤٤٢	١١٧١٥	٦٣١٥٧	٦٨٦٦٩	١٤٦٥٣	٨٣٣٢٢
٦. صناعة المنتجات غير المعدنية	٦٦٠١	٧٠٨٢	١٣٦٨٣	٨٨٢٤	٨٣٦٢	١٧١٨٦	٨٨٥٨	١٩٦١٧	٢٨٤٧٥	٩١٠٨	٢٣١٦٣	٣٢٢٧١
٧. الصناعات المعدنية الأساسية	١٨١٠	٩٦٩	٢٧٧٩	١٧٤٧	١٧١٠	٣٤٥٧	٢٥٤٩	٣٠٢٩	٥٥٧٨	٢٨٤٣	٣٧٨٩	٦٦٣٢
٨. صناعة المنتجات المعدنية المصنعة	٥٣٧٣	١٤٥٠١	١٩٨٧٤	٥٩٩٤	١٦٥٥٧	٢٢٥٥١	٧٠٦٤	٢٤٧٦٢	٣١٨٢٦	٦٣٥٥	٣١٤٦٩	٣٧٨٢٤
٩. صناعات متنوعة أخرى	٠٠٠	٩٧٠	٩٧٠	---	١١٠٥	١١٠٥	---	١٢٦٩	١٢٦٩	---	١٥٦٨	١٥٦٨
إجمالى الصناعات التحويلية	٨٦٩١٢	٨٢٩٣٣	١٦٩٨٤٥	٩٧٩٠٩	١٠١٥٧١	١٩٩٤٨٠	١٢٤٥٩٢	١٥٢٥٧٠	٢٧٧١٦٢	١٤٢٣٥١	١٨٥٦٦٨	٣٢٨٠١٩
إجمالى الإنتاج الوطنى بتكلفة عوامل الإنتاج بالأسعار الجارية	---	---	٨٥٤٢٩٧	---	---	---	---	---	١١٩٦١١٤	---	---	١٣١٤٨٩٩
نسبة الصناعات التحويلية إلى إجمالى الإنتاج	---	---	%١٩,٩	---	---	---	---	---	%٢٣,٢	---	---	%٢٥

- الإنتاج وإجمالى الصناعات التحويلية من الجدول رقم ٥/١٣.
- إنتاج الصناعات التحويلية للقطاع العام فى الجدول رقم ٥/١٤ وللقطاع الخاص من الجدول رقم ٥/١٥.
- الإنتاج الوطنى بتكلفة عوامل الإنتاج جدول رقم ١٦/٢٢.

جدول رقم (٢) صافى الناتج المحلى فى الصناعات التحويلية بتكلفة عوامل الإنتاج

"القيمة المضافة الصافية" بالأسعار الجارية

مليون ل.س.

النشاط الصناعى	١٩٩٤			١٩٩٥			١٩٩٦			١٩٩٧		
	القطاع العام	القطاع الخاص	المجموع	القطاع العام	القطاع الخاص	المجموع	القطاع العام	القطاع الخاص	المجموع	القطاع العام	القطاع الخاص	المجموع
١. صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	٤٢٠٥	١٩٨٩	٦١٩٤	٥٣١٧	٢٩٣٨	٨٢٥٥	٦٦٤٣	٨٦٩٠	١٥٣٣٣	٥٢٣٦	١٠٨٠٢	١٦٠٣٨
٢. صناعة الغزل والنسيج والجلود	٢٥٧١	٥٩٣٣	٨٥٠٤	٣٠٨٠	٧١٩٧	١٠٢٧٧	٢٨٩٤	١٠٠٩٨	١٢٩٩٢	٣٦٠٩	١١٨٦٥	١٥٤٧٤
٣. صناعة الخشب والموبيليا والأثاث	١٠٠	٢٣٢٤	٢٤٢٤	٩٠	٢٤٩٨	٢٥٨٨	١٠٨	٣٠٥٣	٣١٦١	٩٨	٣٦٧٧	٣٧٧٥
٤. صناعة الورق ومنتجاته والطباعة	٥٨	٣٩٣	٤٥١	٤٩	٥٤٩	٥٩٨	٣٦	٧٢٤	٧٦٠	٤٠	٧٩٩	٨٣٩
٥. الصناعات الكيميائية ومنتجاتها وتكرير النفط	٧٥٧٥	١٥٢١	٩٠٩٦	٧٩٦١	١٧٥٨	٩٧١٩	٩٠٤٦	٢٧٠٧	١١٧٥٣	٣٣٦٧	٣٤٢٠	٦٧٨٧
٦. صناعة المنتجات غير المعدنية	١٦٦٧	٢٩٧٥	٤٦٤٢	٣٢١١	٣٥٢٨	٦٧٣٩	٣٠٢١	٥٦٠٤	٨٦٢٥	٣٠٢٦	٦٦٣٢	٩٦٥٨
٧. الصناعات المعدنية الأساسية	٢٣٦	٢٢٣	٤٥٩	٢٠٢	٣٩١	٥٩٣	٢٨٧	٦٤٣	٩٣٠	٦١٠	٨١٠	١٤٢٠
٨. صناعة المنتجات المعدنية المصنعة	١٨٤٨	٤١٤٠	٥٩٨٨	١٥٤٣	٤٧٠٠	٦٢٤٣	١٨٨٨	٦٩١٣	٨٨٠١	١٨١٦	٨٨٠٨	١٠٦٢٤
٩. صناعات متنوعة أخرى	---	١٣٥	١٣٥	---	١٥٢	١٥٢	---	٣٠٨	٣٠٨	---	٣٨٢	٣٨٢
إجمالى الصناعات التحويلية	١٨٢٦٠	١٩٦٣٣	٣٧٨٩٣	٢١٤٥٣	٢٣٧١١	٤٥١٦٤	٢٣٩٢٣	٣٨٧٤٠	٦٢٦٦٣	١٧٨٠٢	٤٧١٩٥	٦٤٩٩٧
إجمالى الإنتاج الوطنى بتكلفة عوامل الإنتاج بالأسعار الجارية	---	---	٤٣٥٣٨١	---	---	٤٨٩٦٢٧	---	---	٦١٣١٨٧	---	---	٦٥٩٠٩١
نسبة الصناعات التحويلية إلى إجمالى الإنتاج	---	---	%٨,٧	---	---	%٩,٢	---	---	%١٠,٢	---	---	%٩.٩

- الناتج المحلى الصافى بتكلفة عامل الإنتاج جدول رقم ١٦٥/٣٦.

جدول رقم (٣)

المشاريع الصناعية المشملة والمرخصة والمنفذة وفق أحكام

القانون ١٠ لعام ١٩٩١ (رأس المال مليون ل. س)

النشاط	البيان	المشاريع المشملة	المشاريع المرخصة	المشاريع المنفذة	نسبة التنفيذ من المشملة %	نسبة التنفيذ من المرخصة %
الغذائية	عدد المشاريع	٣٨٠	١٦٩	٦٤	١٧	٣٨
	رأس المال	٩٢٦٧٩	٣٣٢٧٢	٩٧٦٨	١١	٢٩
	عدد العمال	٢٦١١٠	١١١١٥	٢٦٤٦	١٠	٢٤
الكيميائية	عدد المشاريع	١٩٤	٩٩	٦١	٣١	٦٢
	رأس المال	٣٩٥٢١	١٣٧٠٦	٥٩٤٥	١٥	٤٣
	عدد العمال	١١٧١٥	٥٥٤٦	١٠٣٦	٩	١٩
الهندسية	عدد المشاريع	٢٢٣	٨٤	٤٠	١٨	٤٨
	رأس المال	٢٣٢٨٦٨	١٢١٩٣	٥٠٧٠	٢	٤٢
	عدد العمال	٢٠٩٥٥	٥٢٦٣	١٨٩٩	٩	٣٦
النسيجية	عدد المشاريع	١٣٥	٧٤	٣١	٢٣	٤٢
	رأس المال	٣٨٣٦٥	١٥٠٩٢	٣٥٥٦	٩	٢٤
	عدد العمال	٢٠٦٢٢	٩٠٣٠	٢٦٠٤	١٣	٢٩
المجموع العام	عدد المشاريع	٩٣٢	٤٢٦	١٩٦	٢	٤٦
	رأس المال	٤٠٣٤٣٣	٧٤٢٦٣	٢٤٣٠٨	٦	٣٣
	عدد العمال	٧٩٤٠٢	٣١٩٥٤	٨١٨٥	١٠	٢٦

اجدول رقم (٤)
لميزان التجارى للقطاعين العام والخاص فى الصناعات التحويلية

السنة	الاستيرادات					الصادرات					الفائض أو العجز
	قطاع عام		قطاع خاص		المجموع	قطاع عام		قطاع خاص		المجموع	
	مليون ل. س	النسبة	مليون ل. س	النسبة		مليون ل. س	النسبة	مليون ل. س	النسبة		
١٩٩٥	١٧٧٣٣	%٣٧	٣٠٨٣٦	%٦٣	٤٨٥٦٩	٣٧٥٣	%٢٩	٩١٨٤	%٧١	١٢٩٦٧	-٣٥٦٣٢
١٩٩٦	٢٢٨٠٦	%٤١	٣٢٥٧٩	%٥٩	٥٥٣٥٨	٢٦٥٦	%٣٠	٦٢٤٥	%٧٠	٨٩٠١	-٤٦٤٥٧
١٩٩٧	١٣١٠٨	%٣٢	٢٧٢٥٠	%٦٨	٤٠٣٥٨	٤٧٧٨	%٤٨	٥١٥٩	%٥٢	٩٩٣٧	-٣٠٤٢١
١٩٩٨	١٠٢٨٨	%٢٦	٢٨٧٠٩	%٧٤	٣٨٩٩٧	٣٤١٢	%٤٠	٥٢٠٧	%٦٠	٨٦٢٠	-٣٠٣٧٧

المصدر: المجموعات الإحصائية للأعوام المذكورة